

التقديرين يدل على الانصاف بالحيل الاجمالي فضلا واجمالا
 فالوجه بالحيل الذي هو مفهوم الحمد ايضا اجمالي فيكون أمثال
 هذه التركيب حمد اجمالي في حيزي الدلالة والحيل عطف
 نحو قولك انه متصف بالحيل فانه وان كان بالاعتبار الثاني
 من الاعتبارين المذكورين يدل على الانصاف بالحيل الاجمالي
 لكن دلالة عطف ذلك الانصاف صريحة تنميلية لا ضمنية
 اجالية فيكون التوفيق بالحيل الاجمالي فيه صريحا متصلا
 لما محتمة فلا يكون حمدا اجاليا بهذا المعنى وان كان حمدا
 اجاليا يكون الحيل فيه على وجه الاجمال ثم اعلم ان
 الاجمال في الحمد على ثلاثة اوجه اجمال في الدلالة
 واجمال في الحيل كما عرفت واجمال بكونه في مقابلة
 جميع التعم فانهم ولا تكن في الغلط من افتراء لفظ الاجمال
 في هذه الثلاثة فتوجه الحمد به اجمال من الهتين الاوليين
 فاذ وقع في مقابلة جميع التعم بكون الاجمال فيه من
 تلك جهة ثمران تلك الأقوال مع انه دلالتها على الانصاف
 اجالية وقع عليها الاختيار بين جمهور العلماء الاخبار في
 أداء الحمد لتلك المسار لعدم اختصاصها بوصف دون وصف
 وكان فيها وضعا للجمع الأوصاف الجميلة حكم مقام الخطابة
 وفيه من المبالغة المناسبة لل مقام ما لا يخفى بخلاف قولك
 انه عام ولأن الحمد مذکور في تلك الأقوال صراحة فلا
 يعني غناؤه مثل قولك انه متصف بالحيل وان لم يكن فيه
 أيضا تخصيص صفة دون صفة ولقول النبي عليه السلام في
 بعض الزوايا كل امرؤ مال لم ير يد اب الحمد لله فوجا بزوايا
 روعه عنه عليه السلام أيضا من انه اذا قال الله الحمد لله
 رب العالمين يقول الله تعالى حمد في عبدي واذا قال الرحمن

اذ التخصيص بالصفة تحكم من غير وجه
 كما قالوا في فقه التعم من التعم في
 انصاف الخطاب لله
 تقديم لانه وقع في النظم على وجه
 وعلى هذا يكون أمثال مطلق الحمد لله
 تركيب شغل على نحو اوله

الرحيم

الرحيم يقول أتى على والظاهر ان مراده عليه السلام الحمد
 ما يشتمل على لفظ الحمد من التركيب لخصوصية وان كان
 هذا الحديثان بن معناه من بين تلك الأقوال المحمودة بحسب
 وقوعه فيها وكون العزم من أمثاله متعاكدا في اجمالا
 او على التقديرين او كما ذكر في الحمد لم يكن لاحد انعدم
 امكانه ليس لاستلزام اتسار الحال لان مثل هذا التساوي حال
 لانه مع انه في جانب العلول غير محتم الاشارة بل لان اتسار
 الانفصال غير المشاهدة لاقتية القوة الجسمانية خصوصا في
 الزمان المتناهي فغلب هنا عدم الامكان في الموارد الظاهرة
 الجسمانية ظاهرا واما للورد الباطن فلا يعدم الامكان
 فيه بناء على بقا النفس الناطقة فتقوله لم يكن على طارقه
 اما بناء على التقلب او اراد عدم الامكان ما هو الثمرين اللذان
 والعادي او اراد بهما مجموع الحمد والشكر من حيث هو مجموع
 لكل واحد منهما كما هو الظاهر من العبارة على المقام
 والكمال ولهذا قالوا ان الشكر الواجب على المنعم عليه هو
 الشكر الاجمالي الواقع في مقابلة الكل بحيث لا يشذ عنه
 شيء حتى تلك المعنى التي هي الشكر الاجمالي في مقابلة
 الكل فانه باعتبار انه ملحوظ بحسب ذلك العنوان الكلي
 فتمه مشكور عليها باعتبار كونه ملحوظ بخصوصه مشكور
 عليه الحمد الاجمالي وتوحيده اختيار الجمهور في أداء الحمد
 ما يدل على الانصاف اجمالي لان هذا الاجمال يناسب الاجمال
 الاول وتقويه لعدم الاختصاص فيه بوصف دون وصف
 قوله ص او التخصيص بعد الروح مثلا يلزم التكليف بما لا يطاق لاستلزامه
 التساوي لزوم التساوي على جميع الاوصاف اما على أصل السنة
 لانه لا يؤثر في الوجود الا انه على أصلهم فكل موجود دونه

على من قوله هذا شكر الاجمالي رحمه